من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا لعدم علة
البناء ولقلتها الاخير ما تعرض له يبنى المضاف فى كل
منها الشبهه بالحرف فى الاحتياج على الضم جبرا لنقصانه
باقوى الحركات واما المجزوم من الاقسام الاربعة المعمول بالاصالة
ففعل مضارع دخله احدى الجوازم كلم المجازات حرفا او اسما
وقدم معناها تقتضى شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق
امر بامر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان
الابتداء وكان وما ولا تعمل فى الاسم والخبر لاقتضائها
مسندا اليه ومسندا وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط
ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل فى الشرط وهما او الشرط
وحده فى الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجوارى وقدم
وجه التسمية بهما وفى التسهيل انهما اسمان الجملتين وصوبه
الفاضل عصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع
الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل
اذا كان فعلية فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين وذا
اجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه و
اطلاق المضارع عليهما باعتبار صدرهما لان الجزم يظهر فيه
وان كان المستحق له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك
فيما يظهر الجزم ولو جوازا فافهم اولا الاول اى الشرط فقط
مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح
به فى التسهيل وفى العبارة مسامحة والمراد ظاهرا ذلا احتمال
لوجوده فى الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه
للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه فى وجوب الجزم

مطلب المجزوم

وعدمه

وعدمه فى وجوب الجزم الشرط المضارع فينبغى ان يقدمه عليه
لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلم
ولما اذ لو قرن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازات
فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها فى هذه
القاعدة واذا اصدق عليه المضارع بلا فاء فالجزم بها لفظا
او تقديرا فى المضارع شرطا او جزاء واجب لوجود الجازم
وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب
اولا اضرب ونحو ان تضرب ضربتك او فقد ضربتك او فانت
مضروب قال الفاضل عصام كون الاول مضارعا والثانى
ماضيا مستهجن لان فيه تاثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه
عن معناه مع عدم التاثير فى الاقرب ولذا لم يوجد فى
الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر على
هذا ينبغى ان يقبح عطف الماضى على المضارع الا ان يقال
ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا
والثانى مضارعا بلا فاء وهذا اجود من الاول كما اذا كانا
ماضيين صرح به الرضى فافهم جاز الجزم بهما لفظا
لوجود الجازم وصلاحية المحل وضعف المانع والرفع فى الثانى
لضعف التعلق لحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم لفظا او
تقديرا وليوافق الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا
لكونه ماضيا نحو ان اتانى اتنه واتيته وان كان
الجزاء ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا انما
سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور وصف الماضى
بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا
بلم او لما متصرفا لا غير متصرف كائنا بمعنى المضارع

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)